

الدولية، يضاف الى ذلك الخلافات داخل المجموعة الأوروبية نفسها ازاء مسألة الشرق الاوسط، سواء في مواقفها تجاه حقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية او في تقديراتها للظروف والايضاح السائدة في المنطقة. وقد فشلت القمة الأوروبية، التي عقدت في نيسان (ابريل) الماضي، في التوصل الى موقف موحد. ورفضت القمة النص الذي قدمته ايطاليا الى زعماء السوق المشتركة بدعوى عدم توفر الوقت للاتفاق على صيغته، وتأجل اتخاذ موقف موحد حتى حزيران (يونيو) ١٩٨٥، موعد القمة التالية.

وهكذا بقي الموقف الأوروبي في اطار المواقف الفردية لكل دولة. وتمثل القاسم المشترك لهذه المواقف في تأييد التوجه نحو مفاوضات مباشرة وتأييد «مبادرة مبارك» و «اتفاق عمان» باعتبارهما - حسب وجهة نظر الأوروبيين الغربيين - يصبان في مجرى المفاوضات المباشرة.

الموقف السوفياتي

استند الموقف السوفياتي على ركيزتين: «الاولى، التمسك بحزم بالتصور المطروح لحل أزمة الشرق الاوسط المعبر عنه بقرارات قمة فاس والمبادرة السوفياتية المتضمنة وجوب انسحاب اسرائيل بالكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وانشاء «دولة فلسطينية مستقلة، حتى يتم الوصول الى هذا الحل العادل والشامل من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف بما فيها م.ت.ف. وعلى قدم المساواة مع الاطراف الاخرى؛ والثانية، المعارضة الحازمة لاي حل جزئي او انفرادي يستند الى مفاوضات انفرادية مباشرة برعاية الولايات المتحدة، وبالتالي معارضة جميع التحركات والمبادرات التي تصب في هذا المجرى.

التحرك الاميركي

اعتمد التحرك الاميركي تجاه مسألة الشرق الاوسط على ما اعتبرته واشنطن «فرصة معقولة للتحرك» نحو المفاوضات المباشرة على حد تعبير الرئيس ريغان. وهذه الفرصة توفرت اعتماداً على مسألتين مترابطتين هما اتفاق ١١ شباط (فبراير) بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، و «مبادرة مبارك».

وكسانت واشنطن قد استقبلت في اواسط آذار (مارس) الماضي الرئيس المصري حسني مبارك الذي عرض على الادارة الاميركية مقترحاته التي تتضمن، في جانب منها، قيام الادارة الاميركية بالاجتماع مع وفد اردني - فلسطيني مشترك قبل بدء مفاوضات بين هذا الوفد واسرائيل.

وفي مؤتمره الصحافي، في ٢١ آذار (مارس)، اوضح الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، انه على استعداد للاجتماع بممثلين فلسطينيين ولكن من غير اعضاء

ويعتقد السوفيات بان التحرك الاميركي الاخير تجاه المنطقة يستهدف توسيع رأس الجسر الاميركي في المنطقة وصولاً الى تحقيق «الاجماع الاستراتيجي» والى تخليد الاحتلال الاسرائيلي الى الابد، وان الشريكين الاستراتيجيين يحاولان الآن بوسائل جديدة، تحقيق ما عجزا عن تحقيقه بواسطة العدوان المسلح العام ١٩٨٢.

استند الموقف السوفياتي على ركيزتين: «الاولى، التمسك بحزم بالتصور المطروح لحل أزمة الشرق الاوسط المعبر عنه بقرارات قمة فاس والمبادرة السوفياتية المتضمنة وجوب انسحاب اسرائيل بالكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وانشاء «دولة فلسطينية مستقلة، حتى يتم الوصول الى هذا الحل العادل والشامل من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف بما فيها م.ت.ف. وعلى قدم المساواة مع الاطراف الاخرى؛ والثانية، المعارضة الحازمة لاي حل جزئي او انفرادي يستند الى مفاوضات انفرادية مباشرة برعاية الولايات المتحدة، وبالتالي معارضة جميع التحركات والمبادرات التي تصب في هذا المجرى.

وفي هذا الاطار، تصاعدت الانتقادات السوفياتية لاتفاق عمان على اعتبار انه «يزيد الانشقاق في م.ت.ف. ويعمق التناقضات بين البلدان العربية» (نوفوستي، ١٩٨٥/٢/٧)، وان الولايات المتحدة واسرائيل تعتبره اداة «لتوسيع اطار كامب - ديفيد»، وان الاتفاق اثار الامال الاميركية في ان تتكلم بالنجاح محاولات اخراج كامب ديفيد من المأزق (نوفوستي، ١٩٨٥/٣/٢٩)، وان مبدأ «الارض مقابل السلام» المثبت في الاتفاقية يعني التخلي عن مبدأ كرن القضية